

قرار :

مادة ١ - تعيين السادة الموصحة أسماؤهم بعد في الوظيفة الموصحة
قرين أسم كل منهم بشركة مصر للنزل والنسيج بالمحلة الكبرى :
محمد عبد الوهاب الطباخ ، رئيسا لمجلس الإدارة .
الدكتور مهندس السيد أحمد دحموش ، مديرا للإنتاج وعضوا بمجلس
الإدارة

عبد الرحمن محمد سالم ، مديرا إداريا وعضوا بمجلس الإدارة

مادة ٢ - على وزير الصناعة تنفيذ هذا القرار ما

مدر برتبة الجمهورية في ١٤ رجب سنة ١٣٩٢ (١٣ أغسطس سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٤٦ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد
الخدمة السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات
التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ،

قرار :

مادة ١ - تعيين السيد / حسين رشدي أحمد رشدي ، وكيل لوزارة
النقل البحري بمرتب قدره (١٦٢٠ جنيها سنويا) ، مع منحه بدل التمثيل
المقرر لوظيفة وكيل وزارة .

مادة ٢ - على وزير النقل البحري تنفيذ هذا القرار ما

مدر برتبة الجمهورية في ١٤ رجب سنة ١٣٩٢ (١٣ أغسطس سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٤٤ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب
الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل
بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٣٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة
للسد العالي وخران أسوان ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات
التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ؛

قرار :

مادة ١ - تعيين السيد المهندس محمد السيد عجاني ، وكيل وزارة الري ،
رئيسا لمجلس إدارة الهيئة العامة للسد العالي وخران أسوان من الفئة
المتأخرة (٢٠٠٠ جنيه سنويا) مع منحه بدل التمثيل المقرر .

مادة ٢ - على وزير الري تنفيذ هذا القرار ما

مدر برتبة الجمهورية في ١٤ رجب سنة ١٣٩٢ (١٣ أغسطس سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٤٥ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون
رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ؛